مؤتمر

الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي

جامعة آل البيت الفترة من ٣ـ ٤ يوليو ٢٠١٢م

المحور الثالث: دور المؤسسات في تحقق الأمن الاجتماعي

دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في توجيه الجهود البشرية نحو تحقيق الأمن الاجتماعي

ورقة مقدمة من

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف

أستاذ الاقتصاد الإسلامي

مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في توجيه الجهود البشرية نحو تحقيق الأمن الاجتماعي

إعداد

أ.د/ يوسف إبراهيم يوسف

مقدمـــــة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وآله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

فإن الأمن الاجتماعي على جانب كبير من الأهمية، إذ ينعكس على كل جنبات الحياة وتتأثر بوجوده أو عدم وجوده كل جنبات الحياة. ومن ثم فإن البحث في هذا الموضوع وتجلية آثاره وتوضيح أهميته، من أجل تحقيقه وجعل المجتمع يسعد بالعيش في ظلاله، على جانب كبير أيضاً من الأهمية، ويستحق أن يعقد له هذا المؤتمر رفيع المستوى بمحاوره وبالمشاركين فيه.

وقد تكفل المحور الأول من المؤتمر بالحديث عن مفهوم الأمن الاجتماعي كما تكفل المحور الثاني ببيان وسائل تحقيقه. ومهمة ورقتنا هذه هي الحديث عن دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الأمن الاجتماعي.

وبداية فإن هذه المؤسسات كثيرة والإحاطة بها صعبة وتكتفي الورقة بحديث مقتضب عن أهم هذه المؤسسات التي يمكن أن تقوم بدور ملحوظ في تحقيق الأمن الاجتماعي.

وهذه المؤسسات منها ما أقامته الشريعة الإسلامية ووكلت إليه الإسهام في تحقيق الأمن الاجتماعي مثل مؤسسة الوقف ومؤسسة الزكاة، ومنها مؤسسات أقامتها الأمة وهي في سبيل تطورها الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وكلها مما يمكن أن يسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي وإن بطريق غير مباشر. وسنعرض لعدد من هذه المؤسسات، نبين مضمون كل مؤسسة، ودورها في بناء المجتمع، وتحقيق مصالحه، الأمر الذي ينعكس على تحقيق الأمن الاجتماعي، وينعكس بالتالي على السعادة والأمن بصفة عامة، ذلك الأمن الذي جعله الله تعالى أحد أمرين جوهريين أمتن بهما على عباده عندما قال: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ۝٤﴾[قريش: ٣،٤]. وهو الذي طلبه سيدنا إبراهيم عليه السلام لذريته وسكان حرمه قبل أن يطلب لهم رغدا العيش فقال: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة:١٢٦]

نسأل الله تعالى أن يمن علينا بالأمن ورغد العيش إنه ولي ذلك والقادر عليه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أهمية المؤسسات الاجتماعية:

تتعدد المؤسسات الاجتماعية، التي يمكنها أن تقوم بدور فعال في توجيه الجهود البشرية، إلى تحقيق مصالح المجتمع، وقد تتكون هذه المؤسسات من أجل تحقيق هذا الهدف، كما قد تكون ذات أهداف أخرى، تكونت من أجلها، وتتخذ من تجميع الطاقات أداة لتحقيق أهدافها.

قد تكون هذه المؤسسات، مؤسسات تضم المتهنين لمهنة، أو المحترفين حرفة، مثل نقابات العمال النوعية والعامة، ونقابات المهن المختلفة، كنقابة الأطباء، أو المهندسين، أو التجاريين أو المعلمين.. إلخ، ويلحق بها نوادي هيئات التدريس، والاتحادات الطلابية. وقد تكون مؤسسات تضم الراغبين في العمل الاجتماعي، في ميدان من الميادين، مثل جمعيات الحفاظ على البيئة، وجمعيات رعاية الطفولة، أو رعاية المسنين أو المعاقين، وجمعيات نشر القيم الصحيحة، ومحاربة القيم الفاسدة. . وقد تكون مؤسسات تهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، التي كفلتها له الشريعة، ضد من يجورون على هذه الحقوق، مثل لجان حقوق الإنسان. وقد تكون مؤسسات، تهدف إلى تمكين الإنسان من المشاركة المنظمة، في توجيه سياسة المجتمع وإدارة شؤونه، مثل الأحزاب السياسية. إلى غير ذلك من التجمعات والمنظمات، التي يصعب حصرها، وتعج بها المجتمعات، والمفروض أنها قد قامت كلها، لتحقيق الصالح العالم.

إن الأعمال الخاصة في غالب الأحيان، لا تستنفد كل طاقة أصحابها، وإنما يبقى لدى الكثيرين منهم جهد فائض، يحبون أن ينفقوه، حيث أمرهم الله سبحانه، في تحقيق مصالح المجتمع. وهنا تنهض هذه المؤسسات الاجتماعية، لتجميع هذه الفوائض، من الجهود البشرية، فتضم القليل منها، إلى القليل، ليصبح الجمع كثيراً، يؤدي دوراً مؤثراً في حياة المجتمع، وحل مشكلاته، ورفع مستواه الفكري، والاجتماعي، والمعيشي.

إن كثيراً من هذه المؤسسات، يقوم من أجل الوفاء بأهداف معينة، غير تجميع الفائض من الجهود البشرية، كهدف في حد ذاته، لكنها تستخدمه أداة في تحقيق أهدافها الخاصة. وأكثر ما يبعث الحياة في أوصال هذه التنظيمات، ويجعلها فاعلة ومؤثرة، أن يشعر أعضاؤها، أنهم يؤدون واجباً، ويقومون بتكليف عليهم، يعطيهم القيام به حجتهم، يوم يسألون عن فائض الجهد والطاقة لديهم، فيم أنفقوه؟ كما أخبر نبينا صلوات الله وسلامه عليه عند ما قال: لن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيم أفناه، وعن شبابه فيم أبلاه، وعن علمه ماذا عمل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه؟

إن الأسئلة الثلاثة الأولى، من هذه الأسئلة، تتعلق بالجهود البشرية، التي يملكها الإنسان، وسيسأل يوم القيامة، عن تصرفه فيها، فهل أنفقها فيما ينبغي أن تنفق فيه، أم بددها وضيعها؟

إن ممارسة العمل في هذه المنظمات، بهذا الشعور، يضفي على عمل الأعضاء فيها طابع الجدية، والحرص على تحقيق النفع، وبلوغ الأهداف. . إنه يكسوه بالإخلاص، ويجرده من المظهرية والرياء،

[illegible] والآخرة. ويختلف الحال كثيراً، عند ما يرى الأعضاء، أن عملهم في [illegible] من التوافل، أو أنه مجرد وسيلة لقطع الوقت، أو التمتع بصحبة الأقران، إن الأمر شيئاً فيها ونعمت، وإلا فقد استهلكوا الوقت الفائض لديهم.

ومن هنا فإننا نرى، أن انطلاق أعضاء المؤسسات والمنظمات، التي تملأ ساحة المجتمع - وتضم معظم الطاقات، وأعلى الكفاءات - من فكرة التكليف بإنفاق جهدهم، ووقتهم، فيما يعود على الأمة بالنفع، يجعلها ذات دور هام في حياة المجتمع. ذلك أن الفكرة التي ستسيطر على عمل هذه المنظمات، هي فكرة الوفاء بفروض الكفاية، التي يجب على المسلمين القيام بها، وستجد هذه المنظمات في فكرة فروض الكفاية، الميدان الرحب، لتنطلق، وتسعى في الوفاء بحاجات المجتمع، والقيام بكل ما تستطيع من أنشطة، تقع في المدى، الذي يمتلك فيه أعضاء كل منظمة الخبرة والقدرة.

إن الكثير من حاجات المجتمع، يمكن الوفاء بها عن طريق المنظمات، التي تستخدم الفائض من جهد أعضائها، الأمر الذي يرفع كثيراً من الأعباء، الملقاة على عاتق المؤسسات الحكومية اليوم، والتي تعجز غالباً عن الوفاء بها، على الوجه الأكمل. ويضيف إلى الناتج القومي بنفس رأس المال القائم.

إن عدداً لا يسهل حصره، من فروض الكفاية، يمكن لهذه المنظمات أن تؤديه بكفاءة، باستغلال الفائض من الجهد البشري، مثل المحافظة على البيئة، وتنظيف الأفنية، وتشجير المدن، والتي يمكن أن تقوم بها منظمات المحافظة على البيئة. . ومثل قوافل العلاج الطبي، والتوعية الصحية، وابتكار أساليب جديدة للتعامل مع المشكلات الصحية، والتي يمكن أن تقوم بها نقابات الأطباء. . ومثل تزويد المستشفيات بالأقسام الجديدة، وتوفير أنواع من العلاج غير موجودة، وشراء الأجهزة الطبية المتقدمة، التي ترفع من كفاءة التشخيص والعلاج، وإقامة مستشفيات جديدة، في المناطق التي تحتاج إليها، وإقامة دور التعليم المختلفة، والتي يمكن لعدد كبير من المنظمات، أن تشرف على القيام بها، والتعاون مع غيرها من الجهات. ومثل اكتشاف وسائل الوقاية من الإدمان، وأنواع الانحراف المختلفة، التي يمكن أن تقوم بها جمعيات المحافظة على القيم الصحيحة، ومحاربة القيم الفاسدة، ومثل كفالة الأيتام، ورعاية المسنين، ومساعدة المرضى، وحماية الطفولة، من كل معوقات النمو النفسي، والجسمي، والعقلي، والتي يمكن أن تؤدى من خلال الكثير من المنظمات ذات الخبرات الطبية، والاجتماعية، والنفسية، والروحية. . ومثل محو الأمية ومحاربة البطالة، ونشر التربية السياسية الصحيحة، والتي يمكن أن تقوم بها، أو تسهم فيها، الأحزاب السياسية. . ومثل نشر الصناعات الصغيرة، واختيار ما يتناسب منها مع كل بيئة محلية، واقتراح سياسات تكفل إزالة المعوقات، من أمام النشاط الاقتصادي، الفردي، والعام، والتي تقوم بها هيئات كثيرة، من بينها الأحزاب السياسة، والاتحادات العمالية، ومنظمات رجال الأعمال. .

ومثل مساعدة المستهلك على الحصول على السلع، والخدمات، بمواصفات جودة مناسبة، والتي تمكنه من ترشيد استهلاكه، بحصوله على العائد المناسب، لما يقدم من أثمان. وتقوم بها مؤسسات يكونها المستهلكون لمجموعات معينة من السلع، مثل السلع الغذائية، أو السلع الهندسية، أو السلع الدوائية، أو الخدمات الثقافية والترفيهية، بحيث تتمكن هذه المنظمات، من القضاء على أساليب الغش والخداع، التي قد يلجأ إليها منتجو هذه السلع، وتلك الخدمات. . إلى غير ذلك من المجالات، التي تكوِّن فروض الكفاية، ويجب على بعض المسلمين، أن يقوموا بها، وإلا أثموا جميعاً. وقيام هذه المنظمات باستخدام الفائض من جهود أعضائها في الوفاء بفروض الكفاية، يرفع عن الجميع - من شارك، ومن لم يشارك - إثم التقصير، ويثبت لمن قام بالعمل فضل القيام به وثوابه، والذي هو أفضل عند الله تعالى،، وأكثر مثوبة من القيام بفرض العين، ذلك الذي يعود النفع من أدائه على شخص القائم به.

هذا وإن الاستقصاء في هذا المجال، يخرج عن حدود هذا البحث، ولهذا فإننا سنكتفي بالحديث عن بعض هذه المؤسسات، التي يمكن أن تقوم بدور فاعل في تحقيق الأمن الاجتماعي، وتحقيق مصالح المجتمع، والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، بمفهومها الإسلامي، الذي يعني عمارة الأرض، وإقامة مجتمع المتقين. وقد اكتفينا منها بـ:

١ - النقابات المهنية.

٢ - الاتحادات الطلابية.

٣- الأحزاب السياسية.

٤ - لجان حقوق الإنسان.

٥ - الجمعيات الخيرية.

أ) النقابات المهنية وتحقيق الأمن الاجتماعي:

يكاد نشاط النقابات - في البلاد العربية التي بها نقابات - ينحصر في أداء بعض الخدمات لأعضائها، عن طريق التعاون فيما بينهم، أو السعي للحصول لأعضائها على بعض المزايا، على حساب غيرهم من أعضاء المجتمع في الغالب. وقلما نجد نقابة من النقابات، تجعل من أعضائها جنداً في الميادين المختلفة، يدفعون عن المجتمع، ويضحون في سبيله، باستخدام الطاقات المملوكة لهم، فهي في الحقيقة، تجمعات تهدف إلى حصول أعضائها على مكاسب من الجهات الأخرى، التي تتعامل معها باسمهم. أي لا تحصل على مكاسب، أو مزايا للأعضاء، باستغلال طاقات إضافية لديهم، وإنما تحصل عليها بممارسة ضغوط، يخضع لها الطرف الآخر، حكومة أو رجال أعمال، أو مستهلكين، لخدمة يقدمها أعضاء النقابة، ولا يترتب على ذلك زيادة في ناتج، ولا تحسين في أداء.

[illegible] من الهدايا، أو المكاسب غضاضة، إذا كان حقاً لمن يحصل عليه، لكنه يبقى [illegible] على الأعضاء، لا يتعداهم إلى غيرهم، من أعضاء المجتمع، بل ربما يكون عبئاً على بعض أعضاء المجتمع، وهذا ما تمارسه النقابات، في ظل الفكر الذي يسيطر عليها الآن، وليس ذلك بفكر إسلامي. . إن التجمع الذي امتدحه النبي ﷺ وأحب أن ينضم إليه، في ظل الإسلام، إذا دعي إليه، كان تجمعاً يهدف إلى تحقيق الصالح العام، واستخدام الجهود في نصرة المظلوم، ومن ثم فإن النقابات - في ظل الفكر الإسلامي - ينبغي أن يكون نفعها متعدياً، غير مقصور على أعضائها، أي ينبغي، أن تتمثل جهودها في تحقيق مصالح المجتمع، وتحقيق مصالح أعضائها، من خلال ذلك. . ويتحقق ذلك، إذا عمدت هذه النقابات، إلى استخدام طاقات أعضائها، في تحقيق النفع لهم، فسيكون النفع في هذه الحالة، متعدياً إلى بقية أعضاء المجتمع، لأنه سيكون إضافة إلى طاقات المجتمع، وليس سحباً من هذه الطاقات. وسيتحقق ذلك تلقائياً، عندما تنطلق النقابات في بلادنا، في أداء دورها من فكرة إنفاق الفائض، من الجهد البشري، في سبيل الله والمجتمع، ومن فكرة القيام بفروض الكفاية، التي كلف الله بها الجميع. ففي هذه الحالات تشعر النقابة - كما ينبغي أن يكون شعور كل تجمع إسلامي - أنها على ثغرة من الإسلام، ولا ينبغي أن يؤتى من قبلها. فإذا سيطرت هذه المشاعر، ووضحت هذه الفلسفة، عند كل عضو من أعضاء النقابة، انطلقت النقابة تبحث لنفسها عن دور تؤديه، وعن هدف اجتماعي تحققه، أو عقبة تذللها، بل إنها ستتنافس مع غيرها من النقابات والجهات، كي يسبق كل إلى القيام بما يلوح ويظهر من فروض الكفاية، وستجد كل نقابة من الأهداف ما تحققه، ومن المشاكل ما تعمد إلى حله، ومن العقبات الاجتماعية ما تقوم بتذليله، طبقاً للخبرات المتوفرة عند أعضائها، هندسية كانت تلك الخبرات، أم طبية، أم تربوية، زراعية كانت، أم صناعية، أم خدمية.

إن انطلاق النقابات في تجمعها وعملها، من فكرة فروض الكفاية، وفكرة إنفاق الفائض، من الجهد البشري، يحدث تغييراً جوهرياً في سلوكها، ويجعل لها دوراً واضحاً في بناء المجتمع، غير دورها التقليدي الذي تقوم بأدائه اليوم، في ظل الفكر المسيطر عليها، وستتحول من جماعة تبحث عن مصالح أعضائها، ولو كان ذلك - في أحيان كثيرة - ضد مصالح المجتمع، إلى جماعة، تبحث عن تحقيق مصالح أعضائها، من خلال تحقيق مصالح المجتمع، وعندئذ ستكون كل نقابة بؤرة إشعاع، ومركز قيادة، تقود التقدم والبناء، في المجال الذي تعمل فيه. وتسهم بذلك في تحقيق الأمن الاجتماعي.

إن تقدم الزراعة، وتطور الصناعة، وارتقاء قطاع الخدمات واستصلاح الأراضي، وبناء المساكن، ومحو الأمية من المجتمع، كل ذلك وغيره، يمكن أن يتحقق بجهود مختلف أنواع النقابات، إذا تبنت فلسفة "فروض الكفاية"، في تحقيقها، تلك الفروض التي يجب على كل فرد في المجتمع الإسلامي، أن يسأل نفسه عن مكانه منها، بصفته الفردية، وعن مكانه منها بصفته عضواً في تجمع

ماء وأن بعد ذلك أنه مسؤول عن القيام بها، إن كان قادراً، وعن التعاون مع غيره، في القيام بها، أو في إقامة من يقوم بها، وأنه إذا لم يكن له دور من الأدوار الثلاثة، فإنه آثم ومضيع، ومسؤول عن ذلك يوم القيامة.

لقد جاء في تفسير «المنار» تعليقاً على تفسير قول الله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾. [البقرة:٢١٩] «. . قال علماؤنا: إن جميع الفنون والصناعات، التي يحتاج إليها الناس في معايشهم، من الفروض الدينية. وإذا أهملت الأمة شيئاً منها، فلم يقم به من أفرادها من يكفيها أمر الحاجة إليه، كانت كلها عاصية لله تعالى، مخالفة لدينه، إلا من كان عاجزاً عن دفع ضرر الحاجة، وعن الأمر به للقادر عليه، فأولئك هم المعذورون بالتقصير.

وعلى هذا قام صرح مجد الإسلام عدة قرون، كان المسلمون كلما عرض لهم شيء، بسبب التوسع في العمران، يتوقف عليه حفظه، وتعميم دعوته النافعة، قاموا به حق القيام، وعدوا القيام به من الدين، عملاً بمثل هذه الآية، وغيرها من الآيات، ومضوا على ذلك قروناً، كانوا فيها أبسط الأمم وأعلاها حضارة وعمراناً".

إن صرح مجد الإسلام - بتعبير صاحب المنار - يمكن إقامته من جديد، من خلال انفعال النقابات بهذا التكليف، ووفائها به، حتى لا تبقى حاجة من الحاجات، أو صناعة من الصناعات، تحتاجها إقامة هذا الصرح، إلا وجد من أبناء الإسلام، من يتقدم للوفاء بها. وإن بعث هذه الروح في النقابات المهنية، لكفيل بجعلها الصورة الحديثة لأنظمة التعاون الإسلامية، للقيام بفروض الكفاية، كل في الميدان الذي يجيده، وبهذا تتحقق مصالح أعضاء النقابة، من خلال تحقق مصالح المجتمع. ومن أهم مصالح الأعضاء، خروجهم من التبعة الملقاة على عاتقهم، بوفائهم بما فرض الله عليهم، فيملكون الحجة، عندما يسألون عن عمرهم فيم أفنوه، وذلك إضافة إلى المصالح الآنية، التي تتحقق لهم كأعضاء في هذه النقابة من ناحية، وكأعضاء في مجتمع يبذل كل أعضائه، كل جهودهم، من أجل إقامة الحياة الطيبة، التي يحياها الجميع، مسربلين بنعمة الأمن الاجتماعي.

ب) الاتحادات الطلابية وتحقيق الأمن الاجتماعي:

تمثل الاتحادات الطلابية، مؤسسات اجتماعية، على جانب كبير من الأهمية، في موضوع توجيه الفائض، من الجهود البشرية، ذلك أنها تضم نخبة من شباب الأمة، في مرحلة عمرية، ذات أهمية خاصة، تتميز بوفرة في النشاط، وقدرة على العطاء، وفي الوقت نفسه يتاح لهم قدر غير قليل من التوجيه، ومن فئة على أعلى مستوى من التأهيل، هي فئة المربين، كما يملك الطلاب وقت فراغ، يتميز بالامتداد المعقول، والتكرار المنتظم، كما يتحقق لهم قدر من الوعي بظروف المجتمع واحتياجاته، والمام كاف بمشكلاته، وتصور لما ينبغي أن يكون عليه مستقبله، كل ذلك يتاح لهم بصورة أفضل، مما يتاح لغيرهم، من فئات الشباب الأخرى، بحكم البيئة التي يعيشونها،

[illegible] تعنى أساساً بتكوين الأجيال، وبناء وتنشئة من سيتولون القيادة في شتى القطاعات.

وانطلاقاً من هذه المواصفات، فإن الاتحادات الطلابية، تستطيع أن تقوم بدور كبير في تحقيق الأمن الاجتماعي، إذا تمكنت من تجميع الفائض من الجهد البشري، الموجود عند الطلاب، وأخضعته للتنظيم الدقيق والتوجيه السليم، متعاونة في ذلك مع الأجهزة والمؤسسات الأخرى، شعبية كانت، أم حكومية، وفي أهم الميادين المؤثرة على تحقيق التنمية الاقتصادية.

وكل ما يلزم لقيام الاتحادات الطلابية بهذا الدور، فوق القدرة التنظيمية، هو إقناع جماهير الطلاب، بفكرة التكليف بإنفاق الفائض، من جهودهم في سبيل الله، وصالح المجتمع. وعلى التربية التي يتلقونها في المؤسسات التعليمية، أن تغرس فيهم الإيمان بهذا التكليف، حتى لا يبقى إلا أن تدعوهم اتحاداتهم إلى الانخراط في كتائب الجهاد، الرامية إلى بناء المجتمع، باستخدام الطاقات الفائضة، لدى هذه الفئة من الشباب. وعندها تستطيع الاتحادات الطلابية، أن تكون الكثير من الكتائب، التي توجه كل واحدة منها لتحقيق هدف محدد، والقضاء على مشكلة معينة من المشكلات، التي يعاني منها المجتمع لتسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال، فإن مشكلة مثل تفشي الأمية بين السواد الأعظم من المواطنين في بلادنا، يمكن القضاء عليها خلال فترة قليلة، إذا استغل في علاجها الجهد البشري، لمئات الآلاف من الطلاب، في عطلاتهم الصيفية، والتي قلنا: إنها تتميز بالامتداد المعقول، والتكرار المنتظم، مما يجعل تنظيم استغلالها، مجد إلى أبعد الحدود، وبالطبع، لا بد أن تتعاون الاتحادات الطلابية في ذلك، مع المؤسسات الأخرى، التي تتلقى هذه الخدمة، مثل نقابات العمال، وإدارات المصانع، وأيضاً مع الجهات المشرفة على المساجد، والتي يمكن استغلالها كأماكن نموذجية، لتلقي مبادئ القراءة والكتابة، حيث تذكر الجميع - معلمين ومتعلمين - بأنهم في عمل لا يختلف عن الصلاة - التي أقيمت من أجلها المساجد - في الحصول على الثواب، ورضوان الله تعالى.

وأيضاً مشكلة، مثل مشكلة الأمن الغذائي، والتفشية في بلادنا، مع أننا نملك إمكانيات كبيرة في هذا الميدان؛ مثل هذه المشكلة، والتي يتطلب حلها استصلاح الأراضي، واستزراعها، وما يحتاجه ذلك من تمهيد للطرق، وشق للقنوات، وإقامة لكل مكونات البنية الأساسية للمجتمعات الزراعية الجديدة، يمكن بالتعاون بين أكثر من جهة في المجتمع، استغلال طاقات الشباب الفائضة في إيجادها، بل إن هذه الأنشطة، تمثل ميداناً مثاليًا، لاستغلال الجهد البشري، الكامن لدى فئة الطلاب. ويمكن لهذا الأسلوب، أن يقدم حلاً لمشكلة البطالة، إذ تستطيع هذه الإنجازات، التي [illegible] لعمل في القطاع الزراعي، بعد انتهاء فترة الدراسة، عن طريق [illegible] الفائض في سبيل الله، لا يقتصر على تقديم الجهد

الفائض، أو ربما الفائض، دون مقابل مادي، بل إنه يشمل هذه الصورة، والصورة التي تتمثل في الحصول على عائد مجز، بالمقاييس المادية، لهذا الجهد المبذول في سبيل الله، وصالح المجتمع.

وفي موضوع استصلاح الأراضي - الذي نحن بصدده - يمكن تشجيع الشباب، من الطلاب المنضمين إلى كتائب الاستصلاح، والاستزراع، بالربط بين تملك قدر من الأرض المستصلحة، والعمل في هذا المشروع، عدداً معيناً من الساعات، تحدد على ضوء الواقع العملي، الذي يحدد الساعات اللازمة، لاستصلاح القيراط مثلاً. وبهذا الأسلوب، نجمع بين القضاء على مشكلتين معاً، مشكلة البطالة، ومشكلة نقص الإنتاج الزراعي، كما نعطي الفرصة للشباب، للقيام بعدد من التكاليف في آن واحد، فهو يستصلح الأراضي، ويحييها، وهذا تكليف إسلامي، وفي الوقت نفسه، يتعاون مع غيره على البر والتقوى، وهذا تكليف ثانٍ، وهو يعمل، ليوجد أصلاً إنتاجياً، يستخدمه في تحصيل رزقه، وهذا تكليف ثالث، وهو يضيف إلى موارد الثروة في المجتمع، فيحقق التنمية الاقتصادية، ويترك للأجيال التالية، وضعاً صالحاً للبناء عليه، وهذا تكليف رابع، وبذلك كله يسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي وهو تكليف جوهري، وفوق كل ذلك، فهو يعبد ربه بهذا العمل، وينال به حسن ثواب الآخرة، فضلاً عن الجزاء الدنيوي، يقول النبي ﷺ: «من أحيا أرضا ميتة فهي له»، وفي رواية «فله بذلك أجر»، أي في الآخرة، فضلاً عن المكافأة في الدنيا، والمتمثلة في تملك ما يحييه.

إن استصلاح قطعة من الأرض، قد يشق على الفرد بجهوده الفردية، لكنه يستطيع أن يستصلحها وأضعافها، إذا عمل من داخل تنظيم كهذا التنظيم، الذي يمكن أن تمثله الاتحادات الطلابية، متعاونة مع بقية الأجهزة المعنية، بهذه القضية، شعبية، أو حكومية. أيضاً فإن قضية مثل تلوث البيئة، يمكن للشباب من الطلاب، أن يقوموا بدور هام في التغلب عليها، لو وجهت جهودهم الفائضة، نحو هذا الهدف؛ إنهم يستطيعون القيام بتشجير كل جنبات الشوارع في المدن الكبرى، التي تعاني من تلوث البيئة، بسبب ما يترتب على ازدحامها من نفايات، وعوادم مختلفة. كما تستطيع الجهود الطلابية، أن تشجر ضفاف الأنهار، والقنوات المائية، على امتداد كل منها، ويستطيع الشباب أيضاً إضفاء اللون الأخضر على وجه المدن، كما يستطيع الإسهام في إعادة بناء القرى، على الأسس الصحية الصحيحة، وينشئ القرى الجديدة، على هذه الأسس نفسها، كما تستطيع قوافل التوعية من الشباب الطلابي، نشر العادات البيئية السليمة، بين المواطنين في المدن والقرى، بما يحفظ البيئة من التلوث، ويقي الناس مخاطر العيش في بيئات، تتجاوز نسبة التلوث فيها المعدلات المأمونة.

هذا، وما ذكرنا من أمثلة - وإن دلَّ على أهمية ما يمكن أن تقوم به التنظيمات الطلابية، من دور في توجيه جهد الشباب - فإنها مجرد أمثلة على ذلك، وإلا فإن الميدان رحب، والأنشطة التي يمكن لجماهير الطلاب، أن تساهم فيها كثيرة إلى أبعد الحدود، والقضية - كما قلنا - قضية انفعال بتكليف

[illegible] من الجهود البشرية في سبيل الله، وصالح المجتمع، وقضية كفاءة تنظيمية، وقدرة على تجنيد الطاقات الشبابية، وتوجيهها إلى ما تثمر فيه جهودها، ريحول دون ضياعها وتبديدها.

هذا ولا يفوتنا أن نلفت النظر، إلى أن هذه الطاقات، إن لم تستغل فيما يصلح المجتمع، فستنحرف بها السبل، وتتجه إلى إحداث ما لا يحمد، سواء بالنسبة للشباب، أم بالنسبة إلى المجتمع وعندها فلن يتحقق الأمن الاجتماعي.

ومن هنا تظهر أهمية تنشئة الشباب، على الارتباط بتكليف إنفاق الفائض، من كل الإمكانات في تحقيق مصالح المجتمع، فذلك كفيل بجعل الشباب مصدر عطاء متواصل، كما هو المفروض في الشباب المسلم. وكفيل بتحقق الأمن الاجتماعي

جـ) الأحزاب السياسية وتحقيق الأمن الاجتماعي:

نأتي هنا إلى مؤسسات، على جانب كبير من الأهمية. مؤسسات لا يقل دورها أهمية، عن دور التنظيمات الطلابية، إن لم يزد في الأهمية، حتى ليكاد يقارب دور الدولة في هذا السبيل. هذه المؤسسات، هي الأحزاب السياسية، التي يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في تحقيق الأمن الاجتماعي، بصوره المختلفة، وتتمكن بالتالي من الإسهام الفعّال، في تمويل التنمية الاقتصادية، وإنجازها.

ومن منطلق أن التنمية، في ظل الإسلام: هي نتائج الجهد الفردي أساساً، فإن المنظمات التي يكونها الأفراد، يقع عليها عبء كبير في تنظيم إمكاناتهم، من أجل الوفاء بالأعباء، والتكاليف الملقاة على عاتقهم، والأحزاب السياسية، من أهم هذه التنظيمات، التي يمكنها أن تجمع طاقات الأفراد، وتتنافس في هذا السبيل، ذلك أن الأحزاب في الإسلام، إنما يختلف بعضها عن بعض، في طرق الوفاء بتكاليف الإسلام، وإلا فكلها ينطلق من أيديولوجية واحدة، هي كيفية سياسة المجتمع بالدين وكيفية جعل المجتمع ملتزماً بمنهج الإسلام، في شتى المجالات، وتحقيق ذلك بالعمل والممارسة. ولا يعفي الحزب في ظل الإسلام، من العمل على الالتزام بمنهج الإسلام، أن يكون خارج سدة الحكم، بل هو ملتزم بذلك، سواء أكان في صفوف المعارضة، أم في سدة الحكم. فهو في الحالتين مسئول، بقدر ما يملك من إمكانات وقدرات وصلاحيات. فإن كان في الحكم كان مسئولاً عن جميع القطاعات في المجتمع، وإن كان خارج الحكم، كان مسئولاً عن توجيه الحزب الحاكم، ومسئولاً عن توجيه أعضائه من باب أولى، وعند هذه النقطة تجيء قضية توجيه الفائض من الجهد البشري، ودور الأحزاب السياسية فيها. ومن ثم تحقيق الأمن الاجتماعي.

[illegible] الإسلامي، سنجد أن توجيه الفائض، أرحب مجال تتنافس الأحزاب الإسلامية [illegible] ناجحة، وتنفيذها بنجاح أيضاً، وهي في سدة الحكم، وبقدر [illegible] تنفيذ بعضها، بجهود أعضائها، بقدر ما تثبت [illegible] في المجتمع.

وأصبح دور الأحزاب هو دورها في توجيه الفائض من الجهد البشري، ذلك أن العمل الحزبي في أساسه، يقوم على استغلال الفائض، من الجهود البشرية، عند أعضاء الحزب، في سبيل الله ومصلحة المجتمع. وإذا كان هذا النوع من الفائض، هو أغزر أنواعه، فإن الطاقات التي يمكن للأحزاب أن تجمعها، وتوجهها إلى تحقيق مصالح المجتمع، هي أكبر ما تكون في هذا المجال.

تستطيع الأحزاب، أن تتعاون في ذلك مع التنظيمات الطلابية، وغيرها، من تنظيمات الشباب، في تنفيذ برامجها، في القطاعات الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، فهي إحدى الجهات التي عَنَيْنَاها، عندما أشرنا في البند السابق "الاتحادات الطلابية"، إلى الجهات التي يمكن التنسيق معها، حتى يمكن استغلال طاقات الشباب، في الوفاء بفروض الكفاية المختلفة. والإسهام في تحقيق الأمن الاجتماعي.

إن قضية مثل "محو الأمية"، تستطيع الأحزاب، باستغلال جهد أعضائها، ومن يتعاون معها من غيرهم، تستطيع التخلص منها ورفع وصمتها، التي تصم المجتمع الإسلامي اليوم، والتي يتعارض وجودها مع دعوة القرآن الكريم، التي افتتح بها توجيهاته، عندما كان أول ما نزل منه هو قول الله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾[العلق:١-٥].

هذا ولا تقف الأمية، عند الجهل بالقراءة والكتابة، ولكننا نقصد ما هو أبعد من ذلك، في هذا الخصوص، فهناك الأمية السياسية، والأمية الدينية، والأمية الفنية (في الزراعة، والصناعة، والتجارة)، وكلها ميادين متسعة، تستطيع فيها الأحزاب، باستغلال الفائض من الجهد البشري لأعضائها، تقديم أجل الخدمات للمجتمع، إذ لا يخفى ما لرفع الأمية عن أفراد المجتمع، في هذه الميادين، من آثار اجتماعية، وسياسية، ودينية، وأخلاقية، واقتصادية. كلها يسهم ويصب في تحقيق الأمن الاجتماعي.

فعن طريق التربية السياسية، والتثقيف السياسي، تتمكن الأحزاب من إيجاد الفرد القادر على متابعة شؤون مجتمعه، ثم المساهمة في توجيه سياسته، إلى ما يحقق المصالح الدينية والدنيوية. . وعن طريق التربية والتثقيف الديني، تستطيع الأحزاب، أن تغرس في الفرد فضائل هذا الدين، وقيمه العملية، وتنشئه على اعتبار العمل الصالح، وممارسة الإنتاج، عبادة من أجلّ العبادات، وأنه معيار التفاضل بين الناس، في الدنيا والآخرة، بل ومعيار الحب والبغض من الله تعالى، وبذا تجعل من أعضائها عاملين مخلصين، في كل مجال يوجدون فيه. . وعن طريق التربية، والتثقيف المهني تستطيع الأحزاب، أن تؤهل أعضاءها في شتى الميادين، التي تتناسب وإمكاناتهم، العقلية، والجسدية، والنفسية، فتجعل منهم ممارسين أكفاء لشتى الحرف، ومختلف المهن التي يضيفون من خلالها إلى الناتج والدخل القوميين، وكل ذلك يتحقق بواسطة استخدام الفائض من الجهد البشري لأعضاء الأحزاب، والقليل من الفائض المالي لديهم أيضاً.

لعل دور الأحزاب في رفع الأمية عن أعضائها في شتى الميادين، وبخاصة الأمية المهنية أو الفنية، ينقلنا إلى دور هام للأحزاب، يمكنها أن تقوم به، إذا استخدمت الفائض من الإمكانيات المالية، مع الفائض من الجهود البشرية، عند أعضائها، ألا وهو دورها في التخلص من البطالة التي قد تلحق الاقتصاد القومي، ويقع في براثنها الكثير من أفراد المجتمع. وعندها يفتقد المجتمع الأمن الاجتماعي، ويتعرض لشتى القلاقل والاضطرابات.

إن الأحزاب هنا بحكم وجودها على كل المستويات، وانبثاثها في كل المناطق، تستطيع بواسطة لجانها الفرعية المحلية، أن تهتدي إلى الأفكار والمشروعات، التي تناسب ظروف كل منطقة، و تناسب الراغبين في العمل من أبناء هذه المنطقة، وعن طريق تكامل جهود الأعضاء في كل منطقة، وتجميع فائض الجهود القادرة على العطاء، وتجميع الفوائض المالية القابلة للاستثمار، وتجميع الفائض من رأس المال العيني، يستطيع كل حزب، أن يقوم بدور جوهري في القضاء على البطالة، وإتاحة فرص العمل، لكل من ينتمي إليه على الأقل، أي في المناطق التي تعد قواعد جماهيرية له، بل وفي غيرها من المناطق، وستكون قدرته هذه هي عامل الجذب، الذي يدفع الناس إلى الانتماء إليه، وتفضيلهم أن يعهدوا إليه، بتولي المسؤولية، والعمل على حل مشكلات المجتمع. فنجاحه في حل المشكلات، وهو خارج الحكم، مؤشر على نجاحه وسلامة برامجه، التي سينفذها إذا تولى الحكم.

ولا غرابة في أن يوجه الحزب جهوده، لحل مشكلات المواطنين جميعاً، المنتمين إليه وغيرهم، فالأصل أن الأحزاب في ظل الإسلام، تجمعات هادفة إلى تقديم العون للآخرين، ولقد شهد الرسول ﷺ تجمعاً من هذا القبيل في الجاهلية، وأثنى عليه بعد الإسلام، بل قرر استعداده للاشتراك في مثله، لو دعي إليه، في ظل الإسلام. يقول صلوات الله وسلامه عليه: «لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً، ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو دعيت به في الإسلام لأجبت. تحالفوا أن يردوا الفضول على أهلها، وأن لا يعز ظالم مظلوماً».

وفضلاً عما للأحزاب، من دور كبير في توجيه الفائض، من الجهد البشري، فإنها هي المرشحة الأولى، للقيام بتوجيه الفائض من المال العيني، المتمثل في المعدات والأدوات، إذ تعد الأحزاب، أفضل تجمع، يلتقي فيه مالكو المال العيني، ومن هم في حاجة إليه، ومن ثم فهي أفضل من ينسق بينهم، لتبادل الفائض العيني، وتحقيق الصالح الفردي والعام، وعلى المستويات الحضرية والريفية.

إن الأمر ليتطلب، أن تضم الأحزاب في هيكلها التنظيمي، أمانة مهمتها: الإشراف على تبادل المال العيني، وتنظيمه؛ تقيم المعارض للتعريف بالفائض المتاح، كما تقيم الندوات، للحث على اكتشافه، والدعوة إلى تقديمه، بل تستطيع أن تستخدمه بواسطتها، في إقامة المشروعات، التي تعالج التي تواجه المجتمع، بعد أن تجمع بينه، وبين الفائض من المال تضافر كل أنواع الفائض في الوفاء بهذه المهمة.

هذا ولا نستطيع، أن نغفل هدفاً رئيساً من أهداف الأحزاب السياسية، تصل إليه عن طريق استغلال الفائض من الجهد البشري لأعضائها، هذا الهدف، هو «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، في شتى المجالات، التي تضطلع الدولة فيها بدور. فالأحزاب عندما لا تكون في سدة الحكم، تقوم بدور الرقيب على تصرفات وممارسات الحزب، الذي يتولى مسؤولية الحكم في المجتمع، وبقيامها بهذه المهمة، تؤدي دوراً على جانب كبير من الأهمية، في توجيه السياسات الحكومية، وجعلها محققة للصالح العام. وهي إذ تفعل ذلك، تجعل جهود أعضائها فعّالة مؤثرة، بخلاف ما لو تولى كل فرد، بصفته المستقلة، هذه المهمة؛ ففي هذه الحالة، لن تكون لجهود الأفراد الفائضة كبير تأثير، بل ربما تتضارب هذه الجهود، أما عند انضوائها تحت مظلة تجمع ما (حزب في حالتنا هذه)، فلا شك في تأثيرها، وتمكنها من إزالة المنكر، وإقرار المعروف في كل تصرف وسلوك. وتحقيق الأمن الاجتماعي على كل المستويات. وهكذا نتبين أن الأحزاب السياسية، يمكن أن تكون أهم جهة لتحقيق الأمن الاجتماعي، سلوكها الهادف إلى حفظ مقومات المجتمع، ونشر السلام والوئام بين جنباته. وبهذا تستطيع الأحزاب، أن تنقل المجتمع خطوات إلى الأمام، في شتى الميادين.

وبقدر ما يتاح للمجتمع الإسلامي، من أحزاب مؤمنة بهذه الفلسفة، وقادرة على تطبيقها، وإخراجها من الميدان النظري، إلى الميدان العملي، بقدر ما يكتب لهذا المجتمع من صعود، على طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الأمن الاجتماعي. هذا وربما كنا في حاجة إلى أحزاب جديدة، تؤمن بهذه الفلسفة، وتنطلق منها، أو على الأقل في حاجة إلى إحداث تغيير جوهري في الأحزاب القائمة، يعيدها إلى الصيغة الإسلامية، ويجعلها مؤهلة لأداء هذا الدور، القائم على الانطلاق من استخدام فروض الكفاية، في الوفاء بمتطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي.

د) لجان حقوق الإنسان والأمن الاجتماعي:

في هذا البند، نتناول "مؤسسة"، تستخدم الجهد البشري، في أداء نوع خاص من متطلبات الحياة الإنسانية، هذا النوع من المتطلبات، يتمثل في تمتع الإنسان بالكرامة، التي جعلها الله تعالى لصيقة بنوع الإنسان، ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء: ٧٠]. ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التين: ٤]. فالإنسان الذي كرمه الله تعالى، وأسجد لأصله ملائكته، وجعل حرمته عنده، فوق حرمة بيته الحرام، يجب أن يحيا في ظل هذا التكريم، وأن يشعر به، في ممارسة شؤونه المختلفة، فلا يهضم له حق، ولا يهتك له ستر، ولا تخفر له ذمة، ولا يسلب له مال، ولا تقيد له حرية إلا بحق. فيعيش في ظل الأمن الاجتماعي الذي يرفرف على المجتمع.

وإذا كان المسلم بطبعه مدافعاً عن حقوق الإنسان، ومكلفاً بصفة فردية بذلك، ولو ترتب على دفاعه هذا استشهاده، على يد مغتالي حقوق الإنسان، إلا أن العمل الجماعي، هو الذي يؤتي ثماراً،

[illegible] فيه تكون محبة الله الخاصة، فضلاً عن المحبة العامة، "يد الله مع الجماعة"، ولذلك فإن تكوين هيئات أو لجان أو جماعات، تتفق الفضل من جهدها، في السعي لتمتع كل فرد في المجتمع بحقوقه، التي كفلها له الإسلام، يعتبر ميداناً من أهم الميادين، التي يتحقق بها الأمن الاجتماعي.

إن العمل على تحقيق ذلك، من خلال لجان، أو هيئات، ليس غريباً على الممارسة الإسلامية، فلقد كان حلف الفضول الذي ألمحنا إليه، في بند سابق نوعاً من هذه اللجان والتجمعات، بل إن الأمر بنصرة الأخ ظالماً أو مظلوماً، يحتاج في تطبيقه، والقيام به، إلى وجود مثل هذه المؤسسات، أو الهيئات غالباً.

وعندما كلف الإسلام المسلمين، بالقيام بذلك، فإن مشقات هذا التكليف، كانت واضحة، لذلك جعل المشقات التي تلقاها هذه الهيئات ضرباً من الجهاد في سبيل الله، بل هي أفضل الجهاد، فقد قال النبي ﷺ: «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر»، وسئل صلوات الله وسلامه عليه: أي الجهاد أفضل؟ فقال: «كلمة حق عند سلطان جائر». وهذا هو لب رسالة منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، إنها التصدي لأهل الجور، ورفع ظلمهم وجورهم، عمن ينزل به. إن جعل هذه الرسالة جهاداً، بل أفضل أنواع الجهاد، حث قويٌّ على الدفاع عن حقوق الإنسان، والانضمام إلى المنظمات العامة في ميدان المحافظة عليها، فهم إن ماتوا في هذا السبيل، فهم أفضل الشهداء، وإن عاشوا فهم خيار الناس. يقول النبي ﷺ: «هلاَّ مع صاحب الحق كنتم؟ أولئك هم خيار الناس، إنه لا قدّست أمة، لا يأخذ الضعيف فيها حقه غير متعتع». فقوله صلوات الله وسلامه عليه: «هلا مع صاحب الحق كنتم؟»، حث للناس على القيام مع صاحب الحق، وإشارة إلى أن القائمين بذلك، هم خيار الناس، «أولئك هم خيار الناس».

إن الإسلام إذ يكلف الناس بالسمع والطاعة لولي الأمر، ما استقام على منهج الله تعالى، يكلفهم في الوقت نفسه، أن يقيموه على منهج الله تعالى، إذا انحرف عنه. يقول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إذا رأيتم فيَّ اعوجاجاً فقوموني». . ولن نتمكن من تحقيق هذه المهمة فرادى، فلا بد من التجمع في شكل قادر على ذلك، وهنا تظهر أهمية الأحزاب السياسية - التي ناقشناها من قبل كما تظهر أهمية لجان حقوق الإنسان، التي نحن بصددها الآن. . فالأحزاب، وهذه اللجان، كلاهما يمثل جانباً من سلوك الأمة وهي تقوم بما فرض عليها من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. إسهاماً منها في تحقيق الأمن الاجتماعي.

هذا وإن توجيه الجهد البشري، إلى هذا المجال، ليس بعيداً عن تحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك أنه لن ينهض بالتنمية الاقتصادية، ويحقق شروط القيام بها، مجتمع تغتال فيه حقوق الإنسان، التي شرعها الله سبحانه وتعالى، وجعلها عنوان تكريمه. لن ينهض بالتنمية الاقتصادية، ويحقق مقوماتها قط، مجتمع تداس فيه كرامة الإنسان، وتوضع القيود على حريته، التي منحها الله تعالى له.

والقول النبوي الكريم السابق: «إنه لا قدست أمة، لا يأخذ فيها الضعيف حقه غير متعتع»، يشير بوضوح إلى هذه العلاقة بين كرامة الإنسان، واستحقاق الأمة لعون الله تعالى، في تحقيق الحياة الطيّبة. إن حق الضعيف هنا ليس حقاً من نوع خاص، وإنما هو حق على وجه العموم، وفي كل ميدان، وكل مجال، إنه حقه في الحياة الكريمة، وحقه في العدالة، وحقه في ممارسة حقوقه السياسية، وتوجيه أمور الجماعة، وحقه في إبداء الرأي، وحقه في الحصول على العمل، الذي يتناسب مع قدراته، دون أن يتقدم عليه من هو دونه قدرة وكفاءة، وحقه في التنقل حيث يشاء، دون أن يضيق عليه، وحقه في امتلاك ما أباح الإسلام تملكه، وحقه في العيش وفق عقيدته التي يؤمن بها، إن كان في ذمة المسلمين، وحقه في أن يستظل بمظلة الأمن الاجتماعي، إلى غير ذلك من الحقوق، التي جاءت بها الشريعة، وكفلها الإسلام للإنسان.

إن دائرة حقوق الإنسان في ظل الإسلام، أوسع بكثير من الدائرة الضيقة، التي تهتم بها لجان حقوق الإنسان في المجتمعات المعاصرة. إن عدم تقديس الأمة التي لا ينال فيها الإنسان - والضعيف قبل القوي - هذه الحقوق، يعني عدم كرامتها على الله تعالى، وعدم استحقاقها عونه سبحانه، ومن ثم فلن تتمكن من تحقيق الحياة الطيبة على أرضه، وهذا ملحوظ في الحديث النبوي السابق، فهو ملحظ إسلامي، فوق أنه مما يهدي إليه العقل السليم، ويرشد إلى وجوده الواقع العملي المشاهد. ومن هنا تظهر أهمية السعي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي.

ومن هنا فإننا نرى أن توجيه الجهود البشرية، إلى حماية الحقوق الإنسانية في المجتمع، مقدم على توجيهها إلى أي مجال آخر، من مجالات فروض الكفاية، التي أمر الله تعالى بالقيام بها.

هـ) الجمعيات الخيرية وتحقيق الأمن الاجتماعي:

يقيم الإسلام العلاقات الاجتماعية بين الناس، على أساس من المسؤوليات والتكاليف الملقاة على عاتق الفرد والجماعة، قبل أن يقيمها على أساس من الحقوق، التي للفرد قبل الآخرين، ومع أن المسؤوليات التي على الفرد والجماعة، هي الوجه الآخر، للحقوق التي لهم، إلا أن لِنَظْرَة الإسلام هذه أثر كبير على طابع تنظيم العلاقات وفعاليته، فحينما يُوجّه المسلمون أفراداً وجماعة، إلى القيام بمسؤولياتهم قبل الفرد والجماعة، فإن طابع العلاقات في هذه الحالة، سيكون طابع «العطاء والبذل»، بحثاً عن ثغرة تسد، ومصلحة للناس تحقق. وإذا ساد هذا الطابع في العلاقات، تنافس الناس في تحمل المسؤوليات، والقيام بالواجبات، وبات كل فرد يبحث عن حق لأخيه قِبَلَه ليؤديه، وواجب عليه ليقوم به، وهنا يحصل الناس على ما لهم من حقوق بصورة تلقائية، بل ربما، يحصل كل فرد على أكثر مما له من حقوق، لكنه لا ينالها عن طريق المغالبة، والمطالبة، وحب الأثرة، وإنما عن طريق التراحم والإيثار، ورغبة كل فرد في الاضطلاع بمسؤولياته.

يشتمل في الأمر والنهاية - على الفرد والمجتمع - بين أن أنال حقوقي بالكفاح والمغالبة، وبين أن أناها طواعية، بسبب حرص غيري على أداء الواجبات الملقاة على عاتقه، والتي هي حقي لديه، شتان - كما قلنا - بين الطريقتين، أثراً ونتيجة. إن الطريقة الأولى تزرع في النفوس الأثرة، والأنانية، والبخل، والحرص، أما الثانية فهي تزرع في النفوس الإيثار، والمودة، والتراحم؛ ونتيجة الأولى مجتمع مفكك، كل فرد فيه يقول: نفسي نفسي، ونتيجة الوضع الثاني هي تماسك المجتمع، ووقوف الأفراد معاً، كالبنيان المرصوص، وكالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له الكل، حسب تشبيه النبي صلى الله عليه وسلم علاقة المؤمنين فيما بينهم، وينعكس ذلك على المجتمع في سيادة الأمن والاستقرار، وتوفر ظروف التقدم، وبناء الحضارة وتحقق الأمن الاجتماعي.

ومن خلال هذه الأساس، لتنظيم العلاقة بين المسلمين، يظهر دور الجمعيات الخيرية، التي يكونها الأفراد، لتكون وعاء لجهودهم، الباحثة عن الوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عواتقهم، يتعاونون من خلالها على البر والتقوى، والعمل المثمر، صدوعاً بأمر الله تعالى لهم: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾[المائدة:٢]. ويقوم كل فرد - من خلالها - بفروض كفاية، أو يشارك إخوانه في القيام بهذه الفروض، أو في الدعوة إلى القيام بهذه الفروض، وإقامة من يقوم بها، وفقاً للعلاقة الثلاثية، التي تربط المسلم بفروض الكفاية، والتي إن لم يكن له دور منها، أثم شخصياً، وإذا لم يقم أحد بها أثم القادرون جميعاً.

ويمتد عمل هذه الجمعيات، ليشمل كل مجالات الحياة دون استثناء، فهي تختلف عن التنظيمات التي ناقشناها سابقاً، والتي يقف نشاطها عند ميدان، أو عدة ميادين، تبعاً لطبيعتها، أما هذه فليس لها ميدان محدد، بل كل الميادين تقبل تكوين جمعية، يشترك فيها الساعون إلى تقديم الخير، والتعاون عليه، ومن ثم فإن الطاقات الفائضة، إذا لم تستوعب من خلال نشاط ما، تجد في الجمعيات الخيرية فرصتها، لتنفق في سبيل الله تعالى، بطريقة منظمة مؤثرة، تثري الحياة الإنسانية، وتدفع عن المسلمين كيد أعدائهم، وتقيم السدود المنيعة أمام هجماتهم، الفكرية، والأخلاقية، والمادية، وفي النهاية تحفظ للمسلمين هويتهم، وتحقق لهم الأمن الاجتماعي.

ولا يقف هذا الامتداد عند حدود إقليم الدولة الإسلامية، بل يتجاوز هذه الحدود، ليقدم الخير، ويمد يد العون، للأخوة في الدين، أو الأخوة في الإنسانية. والذين يقدمون فائض جهدهم في هذا الطريق، يمارسون ضرباً من الرباط في سبيل الله، فينشرونه حيث حلوا، ويظهرون طبيعته الخيِّرة، ودوافعه السامية، وتكريمه للإنسان بوصفه إنساناً. ولاشك في أثر ذلك على تحقق الأمن الاجتماعي.

إن الجمعيات والهيئات والمنظمات الخيرية، سواء مَنْ يعمل منها على المستوى المحلي، أم يعمل على المستوى الدولي، تمثل وعاء من أهم الأوعية، التي يستطيع المسلم استخدامه، ليقدم الفضل من جهده، والفائض من ماله. ومن ثم فإن إقامتها في شتى المجالات، ضرورة لإتاحة الوسيلة أمام

المسلم، ليتمكن من الوفاء بالتكاليف الملقاة على عاتقه، وأول من يتمتع بهذه المزايا، من يكون لهم فضل التفكير فيها ، والسعي في إنشائها، وتحديد أهدافها، ومجال نشاطها. إنهم أول المرابطين، وأسبق المجاهدين، ففضلهم لا يصل إلى من يستفيد من نشاط هذه المنظمات فحسب، وإنما يصل قبل ذلك إلى من يجد في هذه المنظمات وعاءً تصب فيه جهوده الفائضة، وميداناً يبذل فيه "العفو" من ماله، فهم قائمون بفروض كفائية، وميسرون لغيرهم القيام بفروض كفائية، وداعون إلى القيام بفروض كفائية. . فعلاقتهم بفروض الكفاية، قد شملت كل أطرافها.

إن الجمعيات الخيرية، تتيح الفرصة لمن يحب التقرب إلى الله تعالى، بوقف قدر من ماله النقدي، أو العيني، على غرض من الأغراض، وهي بذلك تتيح لنظام الوقف الإسلامي، أن يعود، فيقوم بما كان يقوم به من قبل، في حياة المسلمين، حيث أسهم في الازدهار الحضاري، الذي أقامه الإسلام حتى جاوزت أغراضه العناية بشؤون الإنسان، إلى العناية بشؤون الحيوان. وتحقق بذلك للمجتمع الأمن الكامل قروناً كثيرة.

وتستطيع هذه الجمعيات، باستخدام الفائض من الأموال العينية، أن ترتقي بمستوى معيشة الكثيرين، ممن يستخدمون هذه الأموال في سد حاجات لهم، ويرتفع بذلك المستوى المعيشي للمجتمع ككل.

وتستطيع أيضاً - باستخدام الفائض من الجهود البشرية، مضافاً إلى الفائض من الأموال النقدية - أن تضطلع بدور كبير في بناء الحياة في مختلف ميادينها، وشتى مجالاتها: في المجال الإنمائي، والمجال الثقافي، والمجال التربوي، والمجال الأخلاقي، وفي مجال الدعوة إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة وتحقيق الأمن الاجتماعي.

إننا نتصور - من منطلق إسلامي - أن تُكَوَّن جمعيات خيرية تجعل هدفها استصلاح الأراضي، باستخدام الفائض من الجهد البدني، والفائض من المال العيني، والنقدي؛ وإذا تمت عمليات الاستصلاح، قامت بتمليك هذه الأراضي، لمن هم في حاجة إليها، لتقوم عليها حياتهم، ويُحَصِّلون منها أرزاقهم. ذلك أن إحياء موات الأرض، لا يدفع إليه حب التملك فقط، وإنما يدفع إليه أيضاً حب ثواب الآخرة، فلم يكتف النبي ﷺ بقوله: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»، وإنما قال أيضاً: «من أحيا أرضاً ميتة فله أجر». . . ففوق الجزاء الدنيوي المتمثل في ملكية الأرض، والذي قرره الحديث الأول، هناك الثواب الأخروي، الذي وُعِد به، من يحيي الأرض، في الحديث الثاني. ومن هذا المنطلق فإن قيام جمعيات تستصلح الأرض، وتقدمها هبة لمن يحتاجون إليها، ليس غريباً عن هدي الإسلام. وهذا سلوك يقود إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروات ومن ثم تحقيق الأمن الاجتماعي.

وإن الذي ينطبق على الميدان الزراعي، لينطبق أيضاً على الميدان الصناعي، والميدان التجاري، حيث يمكن إقامة جمعيات، تتولى بناء المصانع، والمتاجر، والمساكن، ثم تقدم ما أنشأت إلى من يقوم

[illegible] في تقدم المجتمع، وسد احتياجاته، وسواء أقدمته مجاناً، أم قدمته بسعر رمزي، أم أتاحته بثمن مقسط، يدفع من عائدات المشروع، والمستعين بما تحصل عليه، على بناء المزيد من هذه المشروعات. فكل ذلك كما قلنا يسهم في تحقيق التوازن بين الناس، ومن ثم تحقيق الأمن الاجتماعي.

ولو تجاوزنا الميدان الإنتاجي، إلى الميادين الفكرية، والتربوية والاجتماعية، لرأينا لهذه الجمعيات دوراً أكثر ظهوراً من دورها السابق، إنها تستطيع هنا، أن تقوم بدور الريادة والقيادة، حيث يكمن الفائض في هذه الميادين، لدى قادة الفكر في المجتمع، فإذا تجمعت إمكاناتهم في تجمع معين، أمكن لهذا التجمع، أن يكون ذا أثر واضح في قيادة المجتمع على مختلف المستويات.

إن كل فئة من هؤلاء القادة، يمكنها أن تنضوي تحت لواء رابطة علمية، من خلالها تنفق العفو من جهودها البشرية، في تحقيق مصالح المجتمع، وهذه الروابط، يمكنها أن تقوم بالكثير في حل المشكلات العلمية والعملية، التنظيمية، والإدارية، والاجتماعية التي تواجه المجتمع، إنها تستطيع أن تقدم الرأي العلمي السديد للجهات الحكومية، والجهات الشعبية المختلفة، كما يمكنها أن تؤدي دور بيوت الخبرة في الأنشطة المختلفة، التي تدخل في نطاق تخصص أعضائها، وهي من قبل ذلك كله تعمل على الارتقاء بالمعارف، والعلوم، والفنون، التي تمثلها، وينعكس ذلك كله على المجتمع، تقدماً ماديًّا، ونهضة علمية، ورقيًّا اجتماعيًّا وحياة طيّبة وأمنا اجتماعياً.

إننا نرى في فكرة الجمعيات الخيرية، في شتى مجالات البناء المادي والمعنوي، والمنطلقة من فكرة إنفاق الجهد في سبيل الله، ومصلحة المجتمع، ما هو كفيل ببعث نهضة شاملة في المجتمع، وإعطائها مددًا لا ينضب، وعزيمة لا تفتر، حتى يصل المجتمع إلى ذرى التقدم المادي والروحي، اللذين هما جماع مواصفات مجتمع المتقين، المجتمع الذي يظلله الأمن، وترفرف عليه الطمأنينة الاجتماعية.

ولعلي بهذه السطور القليلة قد تمكنت من إبراز دور عدد من مؤسسات المجتمع في توجيه الطاقات البشرية نحو تحقيق مصالح المجتمع وبناء أسسه وجعله يتمتع بالأمن الاجتماعي، ويعيش في ظلاله الوارفة.

والله ولي التوفيق